بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى علم بالقلم • من بدايع الاصول • واحكم سالم بحكم من صنايع الفصول • ورقانا بفضله الى مناهج الوصول • ونقلها بالارشاد الى مقدمات المحصول • والصلوة والسلام على من دنى فتدلى • فكان قاب قوسين او ادنى • محمد الذى اسس قواعد الدين ورصص قوانين اليقين • وعلى اله التقى واصحابه نجوم الهدى • اما بعد فيقول افقر عباد الله الى الله الهادى • واحقر الخلائق فى البر والبحر الوهاب • واصغر الناس فى العيون فى الحاضر والغوادى • احمد بن محمد بن اسحق القاآبادى اكرمهم الله بانواع النعم والايادى • ووفقهم لما يرضى فى المقاصد والمبادى • هذه كلمات شريفة بديعة • ونكات لطيفة بريعة وتنقيحات شيقة رفيعة • وتوضيحات وثيقة ذريعة • على مقدمات الابحاث التى اياها اخترع صدر الشريعة والدين • اعلى الله درجته فى اعلى عليين • وحشره مع النبيين والصديقين • والشهداء والصالحين كلما حين انعكاس الزمان • وانتكاس الميدان • وقلة الهمم والرغبات • وكثرة الندم والنكبات • وانطفاء نور الفضائل والكمالات • وانقداد ازمة الرذائل والجهالات • وبدو المغالب والمعايب وفشو النوايب والمصائب • ولو بخشت الشكوى • يخاف من هوان مشتاقه بميم • متاع للغير معتد اثيم • ولا يصغى الى ويصغى الى الاباء وانما اشكو بثى وحزنى الى الله • واعلم من الله ما لا يعلمه الاشباه • ومن يتوكل على الله فهو حسبه وكفاه • وسميتها حاشية الاصول وغاشية الفصول • ومن الله المسئول • ان يقبلها بحسن القبول • وجعلها

ذريعة الى الوصول ووسيلة الى الخيرات فوق المامول وبه جدير وعلى كل شئ قدير قوله لابد المامور به من الحسن اعلم ان المامور به للشارع اعلم انه لابد المامور به من الحسن قبل تعلق الامر به كلا عند بعض مشايخنا اى فى البعض الذى يدرك حسنه بالعقل وان لم يرد الشرع به وفى البعض الاخر ليس كذلك بعد تعلق الامر به وعند الاشاعرة لابد منه بعد تعلق الامر به كلا فالحسن من موجبات الامر كلا على الاول وبعضا على الثانى ومن موجباته بالفتح على الثالث وكذلك القبح وهذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى الحسن والقبح هل هما عقليان كلا او بعضا او شرعيان كلا فان حمل كلام المصنف على الاول فهو مجاز كونى وان حمل على الثانى فحقيقة او مجاز كونى او عموم مجاز وان حمل على الثالث فحقيقة وان حمل على كل المذاهب فعموم مجاز وقس عليه الحمل على اثنين منها والدليل عليه ان الامر موجبه الوجوب او الندب او الاباحة ايضا فهى تشترك فى عدم تعلق الذم والعقاب وهذا معنى الحسن بالمعنى الاعم واما الاستدلال بان الشارع حكيم لا يامر بالعبث فضعيف كما لا يخفى قوله ومنها مباحث المعقول والمنقول والمراد بها علم الاصول لانه يجمع الوصفين كما قيل فى وصفه يجمع الى المعقول شرعا هو تاكيد لما قبله او علم الكلام لانه معقول من حيث الكل ومنقول من حيث الاعتماد كما قيل فى وصفه وحجه براهين عقلية متعاضدة ببراهين نقلية هو تاسيس قوله ومع ذلك هى مبنية على مسئلة الجبر والقدر وجودا وعدما او وجودا وعدما الان

ولكنه بالنظر الى الاخص تعلق المدح والثواب وهو لا يشمل الباح

من يقول بالجبر يقول بانه لابد منه بعد الامر ومن يقول بالقدر يقول
بانه لابد منه قبله بحيث يصير الحاكم هو العقل ومن لا يقول بهما يقول
بانه لابد منه قبل الامر كلا او بعضا بحيث يصير الحاكم هو الله تعالى قوله
التي زلت قربت من الخطاء وقد اخطأت كمن دل قدمه قد يقرب من
السقوط وقد يسقط في بواديها اي في ابحاثها الشبيهة بالبوادي
في البعد وكونها مضان الخوف والمكاره ومثار ان الحيرة والحذر ومحله
الثاني الكبرى اليها في السير والسفر • وفقدان من يدل على الطرق والآثار
ومن يستدل عنه الهدى والخبر قوله اقدام الراسخين اي عقولهم الثابتة
بهاني الحركات الفكرية وصلت اي اخطأت بحيث لا يخرج خطأها الى الكفر
في بواديها اي في محال بداية بها وهي اوائلها ويمكن حملها على المصطلح
بالمعنى الاعم او الاخص وقد غرقت في بحارها اي اخطأت في ابحاثها
الصعبة العميقة الشبيهة بالبحار في ذلك بحيث يخرج خطأها الى الكفر
والهلاك كمن غرق في البحر ولا يخفى حسن ذكر الراسخين في الاول والتذكير
في الثاني والتعبير في الثالث ثم انه يجوز ان يكون بالنسبة الى الجميع
واحد في مسائل ويجوز ان يكون بالنظر الى اقوام فيجوز ان يكون جبرية
متوسطة واثنى جبرية محضة والثالث معتزلة قدرية حيث اكفرهم
بعض العلماء في قولهم بخلق العباد افعالهم ويجوز ان يكون الثاني من
باب خلق العباد بجميع القدرتين اصلا ووصفا كالاستاذ او بقدرة الله
وبقدرة العبد وصفا كالقاضي ابي بكر والاول والثالث على حالها
وعلى كلا التقديرين ففي الكلام ترق لفظا ومعنى كما لا يخفى تل وحقيقة
الحق فيها اي كهو على الحاق تفسير للحق اي الثابت وليس للحقيقة ههنا

ما يقابل

ما يقابل المجاز ليس ذلك عسيرا كما وصفه على ان النزاع يكون في مجرد
لفظ الحق وكذا ليس معنى الحاق ههنا الوسط والا لم يكن تفسيرا للحق ولا
للحقيقة الا ان يحمل تفسيرا بالازم قوله بين الافراط والتفريط فيها
بالنسبة اليه تعالى الجبر والقدر وبالنسبة الى العبد القدر والجبر
سواء كان محضا او متوسطا قوله وفقت اي جعلت واقفا عليه
من التوقيف و وفقت اي جعلت متوافقا للاسباب لابراء من التوفيق
بالمعنى اللغوي ويجوز ان يكون من التوفيق بالمعنى الاصطلاحي وهو
خلق القدرة على الطاعة قوله الاول كون الشخص ملائما للطبع ومنافرا
له هذا المعنى اضافي يختلف باختلاف الطبايع وكذا الثاني اذ يختلف
باختلاف العقول والا فلا يوجد شيء ملايم او منافر لجميع الطبايع
وكذا الاجود شيء كمالا او نقصانا عند جميع العقول وارادة الطبع السليم
والعقل المستقيم توجب كون التعريف بالمساوي والاخفى بالعينين
تابعين لجعل الاول على المستلذات الحسية واضدادها والثاني على
المستلذات العقلية واضدادها او عكس وعموم مطلق ان جعل الاول
على اعم منهما وخص الثاني باحديهما او عكس ونسا واوعموم من وجه
ان عم كل منهما من كل منهما قوله كون الشيء متعلق المدح عاجلا المراد بكونه
متعلقا لها كونه بحيث يصح ترتبها عليه او كونه سببا غير مستلزم لها
لترتبها عليه بالفعل او كونه سببا مستلزما لها والا فلا يوجد حال
قبل الاخرة فلا يكون محلا للنزاع بل لا يصح على مذهب الاشعري ايضا
ثم المراد من العقاب اعم من الحقيقي والحكمي والمراد كونه متعلقا لهما
ليدخل الكراهة قوله بل بالشرع فقط اي لا بالعقل فقط كما ذهب

قوله وهما بالنسبة اليه تعالى عبر بدل الجبر بالنسبة اليه تعالى اولا
في نسبة الامور الى الله تعالى بحيث يصير العبد بمنزلة الجماد
والقدر تفريطا اي تفصيل الامور اليه تعالى بحيث يصير
العبد خالقا لافعاله والقدر بالنسبة الى العبد خالقا والجبر
في تفويض الامور الى العبد بحيث يصير العبد خالقا والجبر
بالنسبة الى العبد تفريطي تفويض الامور الى العبد
عند التوقاب الاسدي

ان المراد كونه صفة كمال ونقصا عند العقل والا
فيرجع الى المعنى الثالث ولا يكون عقليا بالاتفاق

من يقول بالجبر يقول بانه لابد منه بعد الامر ومن يقول بالقدر يقول
بانه لابد منه قبله بحيث يصير الحاكم هو العقل ومن لا يقول بهما يقول
بانه لابد منه قبل الامر كلا او بعضا بحيث يصير الحاكم هو الله تعالى قوله
التي زلت قربت من الخطاء وقد خطأت لكن دل قدمه قد يقربين
السقوط وقد يسقط في بواديها اي في بحاثها الشبيهة بالبوادي
في السعة وكونها مضان الخوف والخطر ومثان للحيرة والحذر وقيله
الثاني لكن بايهاي في السير والسفر • وفقدان من يدل على المطر والأكمة
ومن يستدل عنه الهدى والخبر قوله اقدام الراسخين اي عقولهم
بها في الحركات الفكرية وضلت اي خطأت بحيث لا يخرجها الى الكفر
في مباديها اي في محال بدايتها وهي اوائلها ويمكن حملها على المصطلح
بالمعنى الاعم او الاخص وقد غرقت في بحارها اي خطأت في بحاثها
الصعبة العميقة الشبيهة بالبحار في ذلك بحيث يجر خطاياها الى الكفر
والهلاك لكن غرقي البحر ولا يخفى حسن ذكر الراسخين في الاول والتقدم
في الثاني والتحير في الثالث ثم انه يجوز ان يكون بالنسبة الى قوم
واحد في مسائل ويجوز ان يكون بالنظر الى اقوام فيجوز ان يكون حيرة
متوسطة والثاني حيرة محضة والثالث معتزلة قدرية حيث اكفروهم
بعض العلماء في قولهم بخلق العباد افعالهم ويجوز ان يكون الثاني من قولهم
بان خلق العباد بمجموع القدرتين اصلا ووصفا كالاستاذ او بقدرة الله
تعالى وبقدرة العبد وصفا كالقاضي بكر والاول والثالث على حالهما
وعلى كل التقدير ففي الكلام ترق لفظا ومعنى كما لا يخفى قوله وحقيقة
الحق فيها اي كهذه على الحاق تفسير للحق اي الثابت وليس الحقيقة ههنا

ما يقابل المحاذ اذ ليس ذلك عسيرا كما وصفه على ان النزاع يكون حينئذ في
لفظ الحق وكذا ليس معنى الحاق ههنا الوسط والا لم يكن تفسير الحق ولا
للحقيقة الا ان يحمل تفسيرا بالاخص قوله بين الافراط والتفريط هما
بالنسبة اليه تقي الجبر والقدر وبالنسبة الى العبد القدر والجبر
سواء كان محضا او متوسطا قوله وقفت اي جعلت واقفا عليه
من التوقيف و وقفت اي جعلت متوافق الاسباب لابراد من التوفيق
بالمعنى اللغوي ويجوز ان يكون من التوفيق بالمعنى الاصطلاحي وهو
خلق القدرة على الطاعة قوله الاول كون النوع ملائما للطبع ومنافرا
له هذا المعنى اضافي يختلف باختلاف الطبايع وكذا الثاني اذ يختلف
باختلاف العقول والافلا يوجد نوع ملائم او منافر لجميع الطبايع
وكذا الاجزاء شيء كما لا ونقصانا عند جميع العقول والادلة الطبع السليم
والعقل المستقيم توجب كون التعريف بالمساوي والاخفى بين المعنيين
تابعين ان حمل الاول على المستلذات الحسية واضدادها والثاني على
المستلذات العقلية واضدادها وعكس وعموم مطلق ان حمل الاول
على اعم منهما وخص الثاني باحديهما وعكس وتساو وعموم من وجه
ان عمم كل منهما من كل منهما قوله كون النوع متعلق المدح عاجلا المراد كونه
متعلقا لهما كونه بحيث يصح ترتبهما عليه او كونه سببا غير مستلزم لهما
لاترتبهما عليه بالفعل او كونه سببا مستلزما لهما والا فلا يوجد
قبل الاخرة فلا يكون محلا للنزاع بل لا يصح على مذهب الاشعري ايضا
ثم المراد من العقاب اعم من الحقيقي والحكمي والمراد كونه متعلقا لهما
ليدخل الكراهة قوله بل بالشرع فقط اي لا بالعقل فقط كما زعمه

قوله وهما بالنسبة اليه تقي بريد ان الجبر بالنسبة اليه تعالى اقول
في نسبة الامور الى الله تعالى بحيث يصير العبد بمنزلة الجماد
والقدر تفريط اي تفويض الامور اليه تعالى بحيث يصير
العبد خالقا لافعاله والقدر بالنسبة الى العبد خالقا لافعاله والجبر
في تفويض الامور الى العبد بحيث يصير العبد خالقا والجبر
بالنسبة الى العبد تفريط في تفويض الامور الى العبد
عند التوهاب الاسدي

ط اذ المراد كونه صفة كمالا ونقصا عند العقل والا
فيرجع الى المعنى الثالث ولا يكون عقليا بالاتفاق

الاستاد قوله متى قصدنا الحركة فيه بحث اذ ربما نقصدها فلا تحصل
الحركة كما في المرض لانه لابد من تعلق القدرة ايضا والصواب كما هو
اللازم مما سبق ان يقال انا متى قصدنا الحركة قصدا جازما اوقعناها
الخ وايضا الاولى ترك قيد الاختيارية كما لا يخفى قوله من غير اضطرار الى
القصد فيه رد على الاشعري حيث يقول العبد مختار في فعله ومضطر
في اختياره لانه يخلق الله تعالى قوله ثم القصد وكذا القدرة بمعنى التعلق
مخلوق لله تعالى بمعنى انه خلق قدرة وارادة بمعنى المبداء يصدر منهما الكل
منهما على سبيل البدل ثم صرفهما الى واحد معين فعل العبد من عنده
بالمعنى المصدري وهو القصد والاختيار بمعنى التعلق هذا قوله توقف
على مرجح الظاهر انه جواب باختيار الشق الاول ومنع لقوله فيتوقف
اضطرارنا قوله برهان اخر لاثبات الحق المذكور وهو انه قد ثبت في
الغاية انه لا يوجد شئ ما لم يجب وجوده بالغير وفعل العبد شئ
فلا يوجد ما لم يجب وجوده بالغير فاما ان لا يكون في وجوبه مدخل للعبد
وهو باطل لانه قد ثبت ان للعبد صنعا ما في فعله او يكون كذلك اما ان يجب
بلا واسطة امر او يكون بواسطة وجود امر او يكون بواسطة عدم
امر او يكون بواسطة امر لا موجود ولا معدوم والثلثة الاول باطلة
لانه يلزم ان لا يكون للعبد صنع لما ذكر من الدلائل وقد ثبت صنعه
بالوجدان فتعين الرابع وهو ان يكون صنعه فيه بواسطة امر لا موجود
ولا معدوم لكلمة في في قوله الاتي امر لا موجود ولا معدوم بمعنى الذي
وقرر الشقان في هذا البرهان بان للعبد صنعا ما بالوجدان وصنعه
لا يجوز ان يكون في امر موجود لان صنعه فيه اما ان لا يكون بواسطة

فعلها راجع ضمير يوجب الى فعله المذكور
ويجوز ان يرجع الى الفعل وهو يتحقق
في ضمن فعل العبد بالاتفاق المضمر

بواسطة امر اصلا او بواسطة بوجود امر او بواسطة عدم
والكل باطل لما ذكر من الدلائل فتعين ان يكون صنعه في امر لا موجود
ولا معدوم وفيه نظر اما اولا فلانه يجوز ان يقع الواسطة امرا
لا موجودا ولا معدوما واما ثانيا فلانه لا يلزم من بطلان كون
صنعه في الموجود كونه في ذلك الامر لجواز كونه في المعدوم واما
ثالثا فلانه يلزم منه ان يكون له صنع في صنعه مثلا ايقاع الايقاع
وترجيح المرجح ولم يرض به احد كما عرفت واما رابعا فلانه يلزم
منه ان يكون لفعل العبد مدخل في فعله والمدعى هو هذا واما
خامسا فلانه لا يوافق تقرير المدعى سابقا بقولنا حاصل بمجموع
خلق الله وفعل العبد وقوله لاحقا ثم ذلك الشئ الموجود قوله
فلا صنع له فيه انه ان اراد انه لا صنع له اصلا فهو ظاهر المنع
بل هو خلاف المفروض وان اراد انه لا صنع له بارادته واختياره
فهو كقول المسئلة وكذا الحال في نظائره وقوله كما لا صنع له في وجوده
وفي ذاته لا يوافقه بل يوافق الاول قوله اذ لا صنع للعبد فيه
انه يجوز ان يكون له صنع فيه باعتبار استمراره قوله فزوال
العدم هو الوجود قد عرفت ما فيه فتذكر قوله وقد مر امتناع
انفكاك الشق الثاني قوله ثم ذلك الشئ الموجود مما سبق لاثبات
صنع العبد وهذا لاثبات خلق الرب ولا يخفى عليك انه لا دلالة
فيه على ان خلق الرب لمن ذلك الاسود فلا يدل على انه يخلق الرب
وكون ذلك الاسود يخلق الله لا ينفع على ان اللازم منه ان لا يكون
خالقا له مستقلا لا خالقا اصلا قوله لا يجب على تقدير ذلك الامر

مستقلا فى وجوبه وقس عليه نظائره قوله فالامر الاضافى هذا
لايختص بهذا البرهان بل هو مشترك بين البرهانين قوله وقد قال
مشايخنا ثابيد لما قبله او تفسير اخر وفرق بين الكسب والخلق قوله
ما وقع اى بالجملة وما وقع فى الجملة قوله لانه فى محل القدرة حال من الضمير
المجرور لا مفعول ليقع وكذا الحال وفى محل القدرة لما سبق من قوله
ما وقع لا فى محل قدرته ثم الا ان يقال ان هذا لازم لذاك كما يشعر به
الفاء نوع اشعار قوله فالكسب لا يوجب وجود القدرة فى هذا
التفريع بحث بل بين اجزائه تنافٍ ثامل فيه وفى دفعه قوله ثم
اختلاف الاضافات جواب لاستدلال مقدر بان يقال لو كان
خالقا لافعال العباد لاتصف بالقبح لان بعضها قبيح وخلق القبيح قبيح
وحاصل الجواب انا لا نلتزم الملازمة انما يلزم ذلك ان لو كان مبنى
اختلاف الاضافات هو الخلق لا الكسب وهو ممنوع اذ خلق القبيح
ليس بقبيح لانه لاينافى المصلحة والعاقبة الحميدة وكسب القبيح قبيح
لان الكسب من حيث هو يوجب الاتصاف به بارادته وقصده
قبيح لان القصد اليه قبيح لانه موصل الى القبيح لانه يعلم انه
كما قصد يخلقه الله تعالى وقوله ولا جبر فى القصد من ثمة قوله
لانه موصل الى القبيح وقيده لان الموصل الى القبيح بالجبر ليس بقبيح
وفيه اشارة الى انه يلزم الاشعرى ان لا يكون الاتصاف
بالقبيح بالقصد قبيحا لانه مجبور فى القصد عنده فعلم ان
الفاء فى قوله فالقصد اليه للتعليل لا للتفريع وجعلها للتفريع
يجعله الاخره استدراكيا وقد عرفت ما فى قوله كما يخلقه الله

قبيح

فلا يأتى ما سبق فى اخر المقدمة الثالثة
من قوله ثم الحركة تحمل على تقدير الالقاء
وما سيأتى من قوله مع قصد نا للحركة
منه

يخلقه الله قوله هذا من اول المقدمات الى هنا ما اطلعت عليه من
حال مسئلة القدر والجبر والاجلها قوله ثم بعد ذلك ردا قولا دليل الجبر
بالمعارضة والمناقضة وشرع ثانيا هنا الى رد دليل نفى الحسن والقبح
العقليين بالمناقضة والمعارضة ايضا لكن لما تضمن معارضة دليل الجبر
معارضة القدرية فى مسئلة اليها ولما كان نتيجة دليل الجبر منضما
اليه مقدمة اخرى وهو قوله والاتفاقى والاضطرارى لا يوصفان
بالحسن والقبح دليل الحسن والقبح وذكر فى ذيله اخر دة الى هنا
فقوله ان الاتفاقى والاضطرارى اشارة الى المناقضة وقوله وعند
بعض اصحابنا الخ اشارة الى المعارضة وذكر فيها دليلين حاصل منا
قضته
ان الحسن والقبح بالمعنى المتنازع فيه مركب من جزئين كما عرفت فان
اراد انهما يوصفان بهما باعتبار الجزء الاول منهما فهو غير مسلم لجواز
كونه لذات الفعل ولصفته سواء كان اختياريا او اضطراريا او اتفاقيا
لا يرى ان هذا الجزء للحسن يوجد فى صفاته تعالى الغير الاختيارية عقلا
ويوجد هذا الجزء للحسن والقبح فى الكمال والنقصان الاضطراريين
عقلا فتسليم الاشعرى هنا دون تسليمه هناك كالتناقض وان اراد
انهما لا يوصفان بهما باعتبار الجزء الثانى منهما فان اراد انه لا يجب على الله
فهو مسلم لكن لا يصلح معارضة للمعارضة لانا لا نريد بالحسن والقبح
العقليين وجوبه عليه تعالى وان اراد انه لا يستحق عقلا فهو غير مسلم
لان العقل السليم وان لم يستقل فى معرفة وصفه لكن يستقل
فى معرفة اصله لانه يعلم انه عالم بجميع الاشياء فاعل بالاختيار وقادر
على كل شئ وانه غريق نعمه فى كل وقت وآن ومن انكر ذلك فهو اما

ولجاجه او من سخافة عقله واعوجاجه عصمنا الله من اللجاج والاعوجاج
ورزقنا الله في كل حين السرور والابتهاج وحاصل الدليل الاول
المعارضة ان وجوب تصديق النبي عليه السلام في بعض اخباره ان
لم يتوقف على الشرع يكون واجبا عقليا وان كان واجبا عقليا يكون
حسنا عقليا لكن المقدم حق فالتالي كذلك بيان حقية المقدم
انه اما ان لا يجب تصديق النبي عليه السلام في شيء من اخباره او
يجب في بعض اخباره فالاول باطل بالاتفاق
فتعين الثاني وهو المطلوب واما الثاني فلزوم البطلان منهم
فللزوم توقف الشيء على نفسه والدور والنقل كما بيناه المصنف
الثاني ظاهر لا يحتاج الى البيان فعلم ان ما ذكره المصنف ليس خارجا عن
قانون التوجيه ولا منافيا بين كلاميه وانه الملك وصيحة الفلك
بل فتح مفتح الابواب وكشف رب الارباب. الحمد لله اولا واخرا
والصلوة على نبيه باطنا وظاهرا. واصحابه
نجوما زواهرا. تمت الحاشية الشريفة
على المقدمات الاربع للعلامة القارباكر
افاض الله عليه البارى
من يد العبد الضعيف
محمد بن يوسف
١١٨٢

تم

وعلى آله طيبا وطاهرا

نهاية المخطوطة